

المحاضرة الثالثة. خصائص المشكلات الاجتماعية

1. خصائص المشكلة الاجتماعية.

لقد تبين لنا أن المشكلة الاجتماعية متشعبة ومتعددة الاتجاهات والمحاور ، واسعة النطاق كثيرة الأنواع ليس لها حد معين تقف عنده بحيث يمكن القياس عليه كما أنها تحتاج إلى الانتباه الدائم والترقب الحذر المتواصل وتوسيع الرؤى والتصورات لإدراكها بشكل أكثر عمقا إن مثل هذه الصعوبات التي تواجه أي باحث في حقل المشكلات الاجتماعية تجعله يتصور الكثير من الخصائص التي تتميز بها المشكلات الاجتماعية والتي قد تتعدى قدرة الباحث في السيطرة عليها أو التمكن من حصرها ومع هذا. فإننا سنحاول قدر الإمكان أن نعطي بعضا من خصائص المشكلة الاجتماعية والتي نجملها فيما يلي:

أولاً. تمتاز المشكلة الاجتماعية بأنها مدركة أو محسوسة، وهذا يعني أن الناس يدركون الأوضاع التي تشكل خروجاً عن المألوف ، أو تعدياً على المرغوب لديهم. وكلما زاد إدراك الناس للظروف الخارجة عن مدركاتهم أو المتعدية على غاياتهم وتطلعاتهم كلما أدى ذلك إلى زيادة في وضوح المشكل الاجتماعي فالمشكلة أو الظرف المشكل تشكل تناقضا مع تطلعات ورغبات وأهداف الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات مما يولد نوعاً من التضاد و المواجهة بينها (أي المشكلة الاجتماعية) وبين الرافضين لها.

ثانياً. لا تتوقف المشكلة الاجتماعية عند حد الرفض الذهني أو العقلي. لأنها تحتاج إلى ربط الإدراك والوعي بالمشكلة وخطورتها إلى التصميم أو الإرادة الهادفة إلى العمل على حل هذه المشكلة ومواجهتها من أجل إزالة أثارها السلبية من حياة المتعرضين لها. أي أن المشكلة الاجتماعية تشكل نوعاً من التحفيز لتحريك السلوك المضاد واتخاذ المواقف لمواجهتها لأنها إذا لم تحفز السلوك فلا يمكن لنا أن نعتبر أن هناك مشكلة .

ثالثاً. تمتاز المشكلة الاجتماعية بعدم الثبات على وتيرة واحدة من حيث قدرتها على التأثير. فقد تبدأ المشكلة تشكل خطراً داهماً يعم المجتمع أو أجزاء كبيرة منه ثم تبدأ بالاضمحلال والنضوب وتقل خطورتها عبر الزمن. فعلى سبيل المثال مشكلة التحلل المعياري أو اختلاف المقاييس السلوكية تختلف من جيل لآخر فم منظور جيل الآباء يختلف في تصوره أو قبوله لها عن جيل الأبناء في المقاييس أو المعايير.

رابعاً . نسبية المشكلة الاجتماعية. وهذه الخاصية النسبية تنبع في الأساس من الاختلافات بين المجتمعات الإنسانية حيث أن لكل مجتمع من المجتمعات ظروفه الحضارية والتاريخية و كل ما يمكن أن ينفرد به عن غيره من المجتمعات و لهذا نجد أن بعض الظروف التي قد تكون مشكلة في مجتمع معين قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر و عليه فالمشكلة الاجتماعية ترتبط بالمنظور الاجتماعي الخاص بكل مجتمع من المجتمعات . فالتأثير مثلاً يشكل بعداً إيجابياً في حين الدول المتقدمة تشكل جريمة اجتماعية.

خامساً. تخضع المشكلة الاجتماعية في حجمها و تنوعها و تأثيرها للظروف التي يخضع لها المجتمع .

فكلما زاد حجم الكثافة السكانية في مجتمع ما وزاد تعقيده بنائيا كلما أدى ذلك إلى زيادة في المشكلات الاجتماعية و تنوعا في أسبابها و مصادرها و زيادة في أشكالها و أنواعها و هذا يدل على العلاقة الترابطية بين حجم المجتمع و تعقده و بين المشكلة الاجتماعية .

سادسا. المشكلة الاجتماعية تمتاز بأنها نواتج للحياة الاجتماعية

المشكلة الاجتماعية تمتاز بأنها أنواع للحياة الاجتماعية أو يعززها نسيج العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع و بالتالي فان المشكلة الاجتماعية ليست انجازا للطبيعة لان العوامل الطبيعية قد تساهم في افرزات داخل الحياة الاجتماعية تولد مشكلات لكن إذا عزل الجانب الطبيعي على حدة دون التداخل مع الجانب الاجتماعي فلا يمكن أن يؤدي إلى مشكلة اجتماعية .

سابعا. تمتاز المشكلات بالديمومة و الاستمرارية

بمعنى أن المشكلات الاجتماعية ملاصقة للمجتمعات الإنسانية و مع هذا فان المشكلة الاجتماعية تتعرض للتغير و لكنها كمشكلة أو كمفهوم بات لا يمكن تجاوزه بأي شكل من الأشكال و من هنا نستدل على ان المشكلة الاجتماعية تمتاز بالحتمية في وجودها و ليس في أشكالها و صورها فالمشكلة الواحدة قد تعترض حياة جماعة معينة بالوقت ذاته قد تكون ضرورية و ايجابية إلى جماعة أخرى .

ثامنا تمتاز المشكلة الاجتماعية بأنها تغييرية

أي أن المشكلة نابعة من حدوث تغير في أي وجه من وجوه الحياة الاجتماعية او في المؤسسات الاجتماعية و لمواجهتها و علاجها تحتاج إلى إحداث تغير في المؤسسات و من هنا تتضح لنا العلاقة الجدلية بين المؤسسات الاجتماعية و المشكلة الاجتماعية و حركة التغير فيهما .

2. الخصائص العامة للمشكلات الاجتماعية

و من خلال المشاكل الاجتماعية هي مشاكل تعيشها جماعة اجتماعية في ظروف معينة و لكن هناك أفكار أخرى تتصل بالمشكلة الاجتماعية فيمكن حدوث مشكلات و من ثم ينبغي تحديد الخصائص كما يلي .

أولا. المشاكل الشخصية عكس المشاكل الاجتماعية

يعاني الكثير من أفراد المجتمع من التقلبات المالية و الرفض الاجتماعي و مجموعة أخرى من الكوارث بمختلف أنواعها و على الأقل يتركز مصدر المشاكل في بعض الحالات في اختياراتها عن عمد فمثلا الشخص الذي يختار عن وعي استثمارا خطيرا على أمل إحراز نجاح كبير مفاجئ ربما يعاني بدلا من ذلك من خسارة مالية فادحة و ترتبط مثل هذه الأحداث المؤسسة ارتباطا قليلا بالمشاكل الاجتماعية .

و في حالات أخرى تكون أدوار الاختيار الشخصي و التأثير الاجتماعي و أصعب تمييزا و أحيانا ما تقلل العوامل الاجتماعية أو طبيعية المجتمع من قدرة الفرد على القيام بأنواع معينة من البدائل الممكنة و قد يتركز الخلل الذي يعاني منه فرد ما في طبيعة البيئة الاجتماعية الذي يعيش فيها ،مثل تنشئة الطفل في أسرة تدمن الكحول، من الطبيعي أن يسلك الطفل نفس سلوك الأسرة .

و على أية حال فان فهم المشاكل الاجتماعية على انها نتيجة لخيارات شخصية غير صائبة فكثيرا من الأفعال تتأثر إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالأعراف الاجتماعية

اجتماعية و العادات و التقاليد التي تحيط بالناس و تدخل المشكلات الاجتماعية في نطاق ذلك أي أنها تتأثر إلى حد ما بظروف المجتمع ذاته و من ثمة يؤمن الكثيرون بأننا ينبغي أن نتحمل المسؤولية جماعية لمساعدة هؤلاء الذين يعانون من الضرر بسبب المشاكل الاجتماعية .

ثانيا .المشاكل الطبيعية عكس المشاكل الاجتماعية

لا شك أن الكوارث الطبيعية كالأعاصير و الفيضانات و الزلازل و غيرها آثار اجتماعية واضحة إلا أنها تتميز عما نعرفه بالمشكلات الاجتماعية ففي الواقع أن الأسباب الطبيعية و ليست الاجتماعية تغل وجودها بشكل مطلق أما المشكلات الاجتماعية فهي في حاجة الى دراسة و تفسير و تحليل لأنها تضرب جذورها في أعماق السلوك الإنساني داخل المجتمع، هذا فضلا عن التنوع الهائل للمشكلات الاجتماعية في المجتمع الواحد فمثلا هناك مشاكل تنتج عن التفاوت الطبقي و مشاكل أخرى تنتج عن التمييز العنصريالخ

حيث تتركز المشكلات بوضوح في طبيعة البناء الاجتماعي و نظمه المختلفة مثل انتشار المرض قد يكون خلايا بيولوجيا لكن الفشل في تطوير نظاما مناسباً لتوفير الرعاية الطبية هو مسألة اجتماعية هذه الأصول الاجتماعية غير كافية لتفسير المشكلات الاجتماعية.

3. استجابة المجتمع للمشكلات الاجتماعية

غالبا يبدأ المجتمع في الاستجابة للمشكلات الاجتماعية إذا كانت المواقف التي تسبب المشكلة تمثل إزعاجا لجماعات اجتماعية كثيرة خاصة الصحفيون و رجال الأعمال و السياسيون و رجال التربية و جماعات المصلحة أو النفوذ .. الخ (محمد احمد بيومي ، 2002، ص 9).

هذه الجماعات عندما تدرك الموقف الذي ينتج عنه مشكلة اجتماعية معينة تقوم برفض هذا الموقف و السعي إلى تعديله أو إصلاحه و كلما كان الرفض قويا كلما قلل هذا من حدة المشكلة الاجتماعية و القضاء عليها.

هذه الإجراءات تتخذ من خلال عمل جماعي على افتراض أن المجتمع له مسؤولية مشتركة في محاولة تقليل حجم المشكلة إلى أكبر درجة ممكنة و هناك أربعة أبعاد أساسية لاستجابة المجتمع للمشكلة الاجتماعية و هي .

أولا. الوعي الاجتماعي

هناك اتجاهين متقاربين لتعريف المشكلات الاجتماعية يؤكد بعض العلماء بأن هذه المشكلات قد تتواجد حتى إذا لم يكن الجمهور على وعي أو إدراك لها فمثلا لمدة عشرات السنين لم يعرف الناس غير القليل من معدلات الوفاة المرتفعة و التي ترتبط بتدخين السجائر إلا أن عدة آلاف من الناس ماتوا موتا مبكرا بسبب شراهة التدخين و كان لهذا الموقف صلة ليس فقط بالخيارات الفردية للمدخنين.

و لكن هناك أيضا عوامل اجتماعية لهذه المشكلة متمثلة في صناعة السجائر و الدعاية لها من قبل وسائل الإعلام الجماهيري المختلفة، هذا فضلا عن المواقف المؤيدة للتدخين من قبل بعض الجماعات لكن مؤخرا ظهر هناك إدراك عامة الشعب لما للتدخين من أضرار خطيرة أثبتتها الأبحاث العلمية على أن التدخين مشكلة اجتماعية ضارة.

و هنا يثار تساؤل أساسي هل كانت لدينا مشكلة اجتماعية تخص جماعة

صغيرة من أفراد المجتمع بمعنى آخر عندما كان التدخين محصور في جماعة صغيرة كان هناك مشكلة اجتماعية متصلة بالتدخين؟ فهل الوعي بهذه المشكلة هو الذي أظهرها على أنها مشكلة اجتماعية؟ على أية حال ان الوعي العام يمكن النظر إليه باعتباره أحد الجوانب الأساسية التي تساعد على فهم المشكلة الاجتماعية.

ثانياً.الرفض الاجتماعي

تظهر المشكلة الاجتماعية عندما يعي أفراد المجتمع أن هناك تغيراً سلبياً قد حدث في ظاهرة ما فمثلاً يعي أفراد المجتمع أن هناك تزايداً ملحوظاً في معدلات الجريمة و هذا الوعي العام من جهة و الرفض الجماعي من جهة أخرى هو خير دليل على اعتبار أن هذه الظاهرة أصبحت تشكل ظاهرة اجتماعية مرضية .
و حينما يحدث الرفض الاجتماعي يكون غالبية أفراد المجتمع يشاركون مجموعة من القيم تعرف الموقف على انه مرفوض و القيم هي معتقدات عامة عن طريقها يمكن قبول مواقف أو أنواع معينة من السلوك او عدم قبولها قبولاً عاماً .
و لكل مجتمع القيمة التي يتميز بها المجتمع و هذه القيم لها أهميتها الخاصة في تقرير المواقف و السلوكيات التي يعتبرها المجتمع مشكلة ، و عموماً فان أي تهديد للقيم سوف يؤدي إلى رغبة في العمل الجماعي لتعويق تأثير موقف ما قد يتسبب في ظهور مشكلة.

ثالثاً.العمل الجماعي و المسؤولية المشتركة

إن إقامة مؤسسات خاصة أو عامة و برامج خاصة أو عامة لحصر تأثير مشكلة اجتماعية أمر مكلف المال الكثير و إذا كان المجتمع يهتم قليلاً بذلك فان هذا الاهتمام يؤيد الجهود الجماعية لعمل شيء ما بخصوص هذه المشكلة و خاصة إذا كانت المشكلة تسبب متاعب على نطاق كبير يتطلب تقليلها رؤوس أموال كبيرة و يحدث التغيير في وعي أفراد المجتمع عندما يعبر الغالبية عن سخطهم لانتهاك الحرمات الأخلاقية.
و تكون هناك رغبة أكيدة في عمل شيء بخصوص ذلك و يكون هناك استعداد من المجتمع لتوفير الموارد تصميم برامج التغيير و تبدأ الحملات الجماعية المنظمة على المشكلة.

لكن مسألة ما هو المسؤول عن محاولة عمل شيء بخصوص المشاكل الاجتماعية هي مسألة حرجة و خطيرة هل تقع المسؤولية بصفة أساسية على هؤلاء الذين يشارون بمشكلة معينة؟ أم هل يجب على المجتمع أن يشارك في مسؤولية تقليل تأثير المشاكل؟

أولاً.هناك ما يسمى بالموقف المحافظ و هو أن المجتمع ككل ليس له مسؤولية مشتركة و حسب هذا الرأي يجب أن يتطلعوا إلى أنفسهم كأفراد و إذا عانوا من المشاكل يكون ذلك أمر مؤسف و لكن معاناتهم لا تعطيهم الحق في أن يتوقعوا من الآخرين أن يضعوا لأشياء في وضعها الصحيح

ثانياً.الموقف الحر الذي ينادي بأن المجتمع يجب أن يأخذ على عاتقه المسؤولية محاولة حصر الآثار الضارة للمشاكل الاجتماعية.

و لقد ساد هذا الجدل بين وجهتي النظر منذ فترة و لازال هذا الجدل موجود في الوقت الحالي لكن تم التعديل فالיום الكل يقبل المشاكل الاجتماعية على الأقل لها جذورها الأصلية في البناء الاجتماعي و أن المجتمع له مسؤولية في محاولة حصر

آثارها و تتركز المحاولات المعاصرة إلى درجة كبيرة على أفضل استراتيجيات حصر الآثار المترتبة على المشاكل الاجتماعية.

رابعاً. استنتاج عام للتعريف الإجرائي للمشكلة الاجتماعية

بناءً على الأفكار السابقة يمكن وضع أفكار مهمة يمكن أن يتضمنها تعريف المشكلة الاجتماعية هي.

- المشكلة الاجتماعية هي موقف أو حالة أو شكل متكرر من السلوك الاجتماعي.
- هذا السلوك يحدث لأسباب اجتماعية أو غير اجتماعية
- يخص عدد معتبر غير قليل من أفراد المجتمع.
- يقابل هذا السلوك بالرفض لأنه ضد قيم المجتمع .
- و هذا يقود أفراد المجتمع إلى تحمل المسؤولية المشتركة و القيام بإجراءات جماعية لحصار تأثير هذا السلوك و تخفيف صدقه.
- و مع أن هذا التعريف بسيط إلا أنه يشتمل على أفكار عديدة فالمشكلات الاجتماعية معقدة وصعبة ولا تتشابه مشكلتين في آن واحد إلا أن جميع المشاكل الاجتماعية تشترك في هذه الخصائص السابقة بدرجة تميل إلى الزيادة أو النقصان أي بشكل نسبي.

بالنظر إلى التعريف السابق للمشكلة فإن تهديد الحرب النووية يشكل مشكلة اجتماعية حتمياً يثير وعياً عاماً بين أفراد المجتمع حول خطورة هذه الحرب و آثارها المدمرة و من ثم تقابل فكرة هذه الحرب بالرفض الجماعي ثم العمل الجاد على تلاشيها و من ثمة ينظر المجتمع إلى سلوك ما على أنه مشتملة إذا أدرك أفراد بخطر هذه السلوك . و تارة أخرى قد لا يكون مثل هذا السلوك مشكلة إذا لم يدرك أفراد المجتمع ذلك .

4. العوامل و الأسباب المؤدية لظهور المشكلات الاجتماعية

هناك صعوبة تظهر بشكل واضح على أسباب المشكلة الاجتماعية فنحن لا يمكن أن نحدد عاملاً واحداً لظهور المشكلة الاجتماعية بل أن سببية المشكلة الاجتماعية تظهر بشكل أو بآخر بالعديد من الأمور المتعلقة بمنظور المجتمع و بطبيعة المرحلة التاريخية و هذا يولد اختلافاً في أسبابها على صعيد المجتمع الواحد و هذا بدوره خلق نوعاً من التفاوت و الاختلاف في مستوى الدراسات التي تعرضت للمشكلات الاجتماعية و مع ذلك سنحاول أن نجد بعض العوامل التي تحظى بتأييد العديد من الباحثين الذي يتفقون على أنها تشكل أسباباً مهمة في خلق المشكلة الاجتماعية .

يحصل في كل مجتمع من المجتمعات حدوث تغيرات و بروز وضعيات اجتماعية جديدة و مثل هذه الوضعيات لا تشكل مشكلة اجتماعية إلا عندما يرى فيها أفراد المجتمع قد لا يتفقون على تحديد واضح أو تعريف مشترك للوضعيات الاجتماعية و عدم الاتفاق هنا قد يساهم بشكل أو بآخر في ظهور المشكلات الاجتماعية.

- كل حضارة إنسانية تتكون من جانبين الجانب المادي و الجانب المعنوي و لكن الجانب المادي على الأغلب أسرع في التغير من الجانب المعنوي و هذا التفاوت الذي يسميه " أو كبرن " بالتخلف الحضاري يخلق نوعاً من التقاطع بين الجانب المادي و المعنوي يتمثل في قيم و عادات و عقائد و أفكار المجتمع و هذا من الأسباب المهمة في خلق المشكلات الاجتماعية .

- حصول نوع من التصادم أو التصارع بين أنماط سلوكية جديدة و بين متعارفات المجتمع التي تحدد السلوكيات في داخله فمثل هذا التصادم هو بحد ذاته ناتج عن الرفض للجديد من قبل فئات أو شرائح معينة و بالوقت نفسه قبوله من قبل فئات و شرائح أخرى و هذا الرفض أو القبول هو مشكلة اجتماعية.

- حصول نوع من الضعف في وسائل الضبط الاجتماعي و خاصة تلك التي تشكل الضمير الاجتماعي للأفراد مما يخلق نوعا من التسليم بضعف و قصور قواعد السلوك القائمة على تلبية احتياجات الأفراد أو الجماعات مما يولد نوعا من الرفض لها و هذا دليل على ضعف المؤسسات الاجتماعية و انحسر قدرتها على السيطرة على سلوكيات الأفراد و هذه بداية لظهور المشكلة الاجتماعية.

و مهما كان الحديث عن العوامل و الأسباب المؤدية للمشكلات الاجتماعية فإننا لن نستطيع ان نلم بها بشكل كامل لتعدد هذه العوامل و تداخلها ببعضها البعض . و أضافه لما تقدم يمكن أن نذكر و بشكل موجز أهم العوامل و أسباب المشكلات الاجتماعية و هي كما يلي.

أولا. الهجرة و الهجرة سواء أكانت داخلية أو خارجية فإنها تعمل على تحويل الأفراد من مكان إلى آخر و هم يحملون معهم قيمهم و عاداتهم و كذلك ظروفهم و توافقهم و هنا تسهم الهجرة في خلق المشكلات الاجتماعية

ثانيا. التكيف الاجتماعي. صعوبة تكيف الفرد في مواجهة متطلبات التغيرات الاجتماعية **ثالثا. عدم مسايرة النظم الاجتماعية** مع تطورات المجتمع الحديثة عندما تعجز النظم الاجتماعية عن استيعاب التغيرات الجديدة يحدث الافتراق بين الأفراد و النظم الاجتماعية مما يؤدي الى حدوث مشكلات اجتماعية

رابعا. الاحتدام القائم بين المتطلبات و التوقعات الاجتماعية للمجتمع مع قدرات شريحة عمرية معينة أي حصول تناقض بين متطلبات المجتمع و أدوار الأفراد. **خامسا. عجز المؤسسات الاجتماعية** في تحقيق الأهداف و تنفيذ المسؤوليات التي وجدت من أجلها هذا يقلل من الالتزام الأفراد بأنظمتها و بالتالي تؤدي إلى خلق نوع من المشكلات الاجتماعية .

سادسا. التغير الاجتماعي إن تداخل الأجيال و تعاقبها يجعل التغير مستمرا فجيل يتمسك بالقديم و آخر يرفضه فينشأ التناقض في السلوك. فأساس التغير هو القاعدة الثقافية و غيابها يعني ظهور مشكلات اجتماعية و وجودها يعني دفع عجلة التغير إلى الأمام.

سابعا. الحرب . إذا كانت الحرب بحد ذاتها مشكلة اجتماعية فهي في الواقع تعتبر اقل خطورة من المشاكل الناجمة عنها فالعرب هي التي تؤدي الى الهجرة و التعصب و التفكك و الفقر و البطالة و غير ذلك من المشاكل الاجتماعية . و يمكن حصر المشكلات المندمجة ضمنها فيما يلي.

- **الهجرة الخارجية.** أي الانتقال من موطنهم الأصلي إلى بلد آخر للاستيطان و العيش فيه

- **حركات سكانية مضطربة ،** و هناك ثلاثة أنواع من الحركات السكانية خلال الحرب العالمية منها حركات السكان أمام الجيوش المتقدمة و الهجرات التي تمت لأغراض سياسية و الهجرات الضخمة التي أحدثت لسد احتياجات القوات المحاربة من اليد

العاملة .

- **نقص الزيادة الطبيعية للسكان.** أي تقدير الخسائر السكانية نتيجة نتيجة الخسائر المباشرة للأرواح .- **تعزيز التفاوت الاجتماعي** و إحداث نظام طبقي متسلسل نتيجة التقاسم و الاستيلاء عن الثروات

- **معاناة الطبقة الوسطى من الأوضاع الاقتصادية المضطربة** إذ عانت الطبقة الوسطى من ارتفاع الأسعار و إرباح المحتكرين و أرباب الصناعات

- **بروز تناقضات في نظام القيم**

إذ ظهرت هذه التناقضات بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمعات الصناعية بين وازع المثل الأعلى المتمثل في النجاح الفردي و في الانجاز عبر المنافسة و بالتالي في التميز و التفريق و الحاجة إلى تقدير المساواة كمعيار أساسي للاستفادة من الفرص و كقاعدة أخلاقية عامة ،إضافة إلى بروز شريحة اتكالية شرسة مستغلة تبتز الناس في ظروف الحرب تمثل أغنياء الحرب .

ثامنا. تفكك الهيكل التنظيمي. عندما يتحول المجتمع من مرحلة إلى أخرى ضمن العملية التطورية يحصل قصور في النظم الأخرى السابقة فيعطل في بعض الأحيان فاعليتها فيحدث التغيير.

تاسعا. التصنيع. يؤثر التصنيع في المحيط أو البيئة و كذلك الإنسان يولد أنماطا جديدة من العلاقات المبنية على العمل بحد ذاته و هذا ينكر ثقافة المجتمعات أو مواقع و مكانات الأفراد قبل التصنيع و هذا يخلق نوعا من الارتباك .